A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/559
9 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١	٢
ثانيا - الحالة العامة التي تؤثر على جهود المساعدة	٢ - ٨	٢
ثالثا - دور الأمم المتحدة وأنشطتها	٩ - ٧٤	٤
رابعا - أنشطة مركز التنمية والإعمار	٧٥-٨١	١٩
خامسا - خاتمة	٨٢-٨٣	٢٢

89-23998 ١٤٠٩ش(٨٩)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة عملا بقرارها ٢٠٧/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . ويقدم التقرير وصفا موجزا لمختلف برامج المساعدة المنفذة في لبنان في الفترة من آب/أغسطس ١٩٨٨ إلى تموز/يوليه ١٩٨٩ .

ثانيا - الحالة العامة التي تؤثر على جهود المساعدة

٢ - تميزت الحالة في لبنان أثناء الفترة التي يشملها التقرير باستمرار التفكك في مؤسسات الحكومة وفي المجتمع ، منذ أيول/سبتمبر ١٩٨٨ ، عندما لم يتمكن البرلمان من التوصل إلى اتفاق بشأن رئيس جديد ، وشهدت الحالة السياسية عنفا لم يسبق له مثيل . وقد تواصل القصف بلا انقطاع داخل بيروت وحولها منذ آذار/مارس ١٩٨٩ رغم الدعوة المستمرة من جانب المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار .

٣ - وكان لاستمرار العنف أثر مدمر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة ، فقد قتل ما يزيد عن ٥٠٠ شخص وجرح ما يزيد عن ٢ ٠٠٠ شخص ، وهرب ٧٥ في المائة تقريبا من سكان بيروت إلى مناطق أخرى في لبنان ولا سيما إلى الجنوب . ونتج عن القصف أضرار جسيمة في هياكل المباني وفي الهياكل الأساسية في بيروت . وقد أصيبت مرافق تخزين النفط ولم تستطع محطة الطاقة توليد الكهرباء بسبب عدم توفر نفط الوقود . كذلك أغلقت موانئ بيروت لفترات طويلة ولم يتيسر ، بالتالي ، نقل نفط الوقود . وقد أعاق إغلاق الموانئ أيضا وبدرجة كبيرة تقديم المعونة الغوثية في حالات الطوارئ في منطقة بيروت . وتأثرت عمليات الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وجهات غيرها تأثرا سيئا نظرا لأن تحركات موظفي ومواد الإغاثة كانت تتم في ظروف أمنية لا يمكن التنبؤ بها .

٤ - وفي ظل هذه الظروف ساد جو تخيِّم عليه أزمة عميقة وانهيار اقتصادي نتيجة لانعدام الثقة في الاقتصاد . وبعد سنة من التضخم المتسارع في عام ١٩٨٧ (٧٣٠ في المائة) ، ارتفع معدل الأسعار بنسبة ٣٧,٥ في المائة في عام ١٩٨٨ وبنسبة ٢٨,٥ في المائة أثناء النصف الأول من عام ١٩٨٩ . وفي عام ١٩٨٩ كان التفاوت في الأسعار كبيرا من منطقة إلى أخرى وذلك بسبب زيادة تجزئة محاصرة أجزاء من البلد .

٥ - وقد استمر هبوط سعر صرف الدولار حتى آب/أغسطس ١٩٨٨ ولكنه ارتفع بدرجة كبيرة خلال الربع الاخير . وفقدت الليرة اللبنانية ٨١,٤ في المائة من قيمتها خلال عام ١٩٨٨ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ : الدولار = ٥١٣ ليرة لبنانية) . وخلال الربع الاول من عام ١٩٨٩ كان تغير قيمة الدولار غير منتظم (بمقدار يصل إلى خمس نقاط مئوية) وتراوحت هذه القيمة حول ٥٠٠ ليرة . وقد تم احتواء تغير أسعار الصرف ، إلى حد كبير ، نتيجة للإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في نهاية عام ١٩٨٧ وعدلتها بعد ذلك ، حسب الاقتضاء ، ونتيجة لأن معظم الودائع محفوظة بالعملات الأجنبية منذ عام ١٩٨٧ .

٦ - وشهد الاقتصاد اللبناني منذ بداية النزاعات الأهلية في عام ١٩٧٥ تحولا كبيرا . وحتى عهد قريب كانت نسبة ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تأتي من اقتصاد الخدمات ونسبة ٣٠ في المائة تأتي من القطاعات الانتاجية . إلا أنه في عام ١٩٨٨ ، جاءت نسبة ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة ونسبة ٣٠ في المائة من الصناعة ونسبة ٤٦ في المائة من قطاعات الخدمات . والآن فإنه من الناحية العملية فقدت بيروت ، التي كانت مركزا ماليا مرموقا ، أهميتها في القطاع المصرفي وأصبح الاقتصاد مما لا يمكن التنبؤ به ومتذبذبا . وأصبح الحصول على السلع والخدمات الأساسية هو أهم الأصول القيِّمة . وقد هربت أعداد كبيرة من السكان من المناطق الأكثر تأثرا بأعمال العنف الأخيرة ولم يستطيع هؤلاء السكان الانخراط في أنشطة اقتصادية انتاجية . ونتيجة لتدني النشاط الاقتصادي أصبح عشرات الآلاف من العمال اليوميين والعمال الصناعيين بلا عمل ولا يملك معظمهم مصدرا آخر للدخل .

٧ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، شُرد ٣٠ ٠٠٠ شخص لبعض الوقت من قراهم في منطقة إقليم التفاح بسبب القتال بين القوات المحلية المتناحرة . وفي آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٩ أدى القصف المدفعي ، بدون تمييز وعلى نطاق واسع ، في منطقة بيروت الكبرى ومناطق جبل لبنان المحيطة بها (عدد السكان ١ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص) إلى انتقال ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من الجزء الغربي من المدينة والضواحي الجنوبية إلى جنوب لبنان أساسا و ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الجزء الشرقي وضواحي المدينة إلى مناطق الجبال العليا وإلى شمال لبنان ، مؤقتا . وفي تموز/يوليه هرب عشرات الآلاف مرة أخرى من المدينة في اتجاه المناطق الآمنة . وفضلا عن ذلك يقدر أن عدد الأشخاص الذين تركوا البلد من المناطق المتأثرة هو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص معظمهم من المهنيين وأصحاب المهارات .

٨ - وخلال الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه ١٩٨٩ كانت الأوضاع المعيشية في منطقة بيروت الكبرى والمناطق المحيطة بها مروعة . فقد تعرض السكان لقصف متكرر لا يمكن التنبؤ به واضطروا لقضاء أيام وليال في ملاجئ سيئة الإعداد تحت الأرض . وكانت

الأوضاع الصحية سيئة ، ولم يكن جمع القمامة منتظما . واقتصرت إمدادات الكهرباء على ساعتين أو ثلاث ساعات في اليوم وكانت تنقطع تماما لعدة أيام . أما إمدادات المياه ، التي كانت قد خضعت للترشيد في الأوقات العادية ، فلم تكن تتوفر إلا كل يومين . وقد أغلقت الجامعات والمدارس منذ آذار/مارس ١٩٨٩ مما أضر بحوالي ٥٠ ٠٠٠ طالب . وقد اكتظت المستشفيات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية بأعداد تزيد عن طاقتها على الرغم من أنها اعتادت على مثل هذه الأوضاع غير المواتية بعد ١٥ عاما من النزاعات الأهلية .

ثالثا - دور الأمم المتحدة وأنشطتها

٩ - ظلت الأمم المتحدة تبذل كل جهد ممكن خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير لمواصلة أنشطتها ووجودها في لبنان على الرغم من التدهور الخطير في الحالة الأمنية . كما أن انعدام الاستقرار السياسي وتزايد العنف قد جعلا إنجاز الأمم المتحدة لبرنامجها المتعلق بالتعمير والتنمية أمرا صعبا للغاية . وبسبب استمرار أعمال التدمير ، كان لا بد أن تركز الأنشطة على الاحتياجات المتزايدة للشعب اللبناني من المعونة الغوثية في حالات الطوارئ وعلى صيانة الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية وإمدادات المياه .

١٠ - وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الناشطة في برامج المساعدة لتعمير لبنان وتنميته تشمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية . ويقوم مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة بمهام التوجيه في مجال السياسة العامة كما ينسق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته .

١١ - وقد ظلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقدم المساعدة الإنسانية على أساس طارئ في منطقة عملياتها ، سعيا منها إلى التخفيف من حدة الاحتياجات الناشئة في حالات الطوارئ . وهذه الأنشطة الإنسانية تشمل توزيع الأغذية والأدوية والأغطية على السكان المحليين ، لا سيما في فصل الشتاء ، فضلا عن توزيع المساعدات الطبية وتوفير النقل في حالات الطوارئ .

١٢ - ومن أجل إعادة تقييم الاحتياجات الغوثية في حالات الطوارئ ، أوفد الأمين العام بعثة مشتركة بين الوكالات رفيعة المستوى إلى لبنان في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وقد رأس البعثة الممثل الخاص للأمين العام وهو أيضا الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق الخاص للأمم المتحدة . وتألفت البعثة من ممثلين كبار لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية . واشترك ممثلا مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى كمراقبين .

١٣ - وأكدت البعثة عند تقييمها للاستجابة لنداء الأمين العام الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ أن المبلغ الذي حدده النداء وقدره ٨٥ مليون دولار قد تحقق بالفعل ، كما أن المساعدة التي عقدت للأمم المتحدة تزيد عن ٤٨ مليون دولار . وبلغ الحجم الإجمالي للمساعدة الغوثية المقدمة إلى لبنان من التبرعات للأمم المتحدة والتبرعات الثنائية ومتعددة الأطراف المقدمة إلى الحكومة مباشرة (الاستجابة غير المباشرة للنداء) أكثر من ١١٦ مليون دولار في عام ١٩٨٨ .

١٤ - وقد ذكرت البعثة المشتركة بين الوكالات في تقريرها أن جملة الاحتياجات للإغاثة والتعمير العاجل لفترة الإثني عشر شهرا المقبلة تبلغ ٠٠٠ ٣٨٣ ٨٧ دولار على أن يُخصص ما يقل عن النصف بقليل (٤٢ مليون دولار) للمعونة الغذائية . وتشمل الاحتياجات القطاعية الأخرى الصحة والمرافق الصحية (٩,١ من ملايين الدولارات) والقطاع الاجتماعي (٢,٣ من ملايين الدولارات) والتعليم (٥,٦ من ملايين الدولارات) وامدادات المياه (٦,٦٥ من ملايين الدولارات) والمأوى (٥ ملايين دولار) والزراعة (١٣,٦ من ملايين الدولارات) والخدمات العامة (٣ ملايين دولار) .

١٥ - وإثر مناقشة أجراها الأمين العام مع مدراء برامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في اجتماع لجنة التنسيق الإدارية في جنيف ، وجّه الأمين العام في ٢١ نيسان/ابريل إلى المجتمع الدولي نداء لتقديم مساعدة إنسانية عاجلة لتخفيف معاناة أكثر فئات الشعب تأثرا بالأزمة المستمرة . واستنادا إلى نتائج البعثة ستقدم المساعدة لـ ٠٠٠ ١٥٠ أسرة أو ٠٠٠ ٨٠٠ شخص هم في حاجة ماسة للمعونة الغوثية العامة . وقد استجابت الدول الأعضاء ، على نحو إيجابي ، حتى الآن لهذا النداء ولكنها توخت الحذر في ذلك ، إذ أن الرغبة في تقديم المنح مرهونة بحدوث تطورات في البلد .

١٦ - ومن أجل تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ برنامج المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ ، أنشأ الممثل الخاص آليتين للتنسيق . وظل ممثلو الأمم المتحدة والمسؤولون الحكوميون وممثلو البلدان المانحة الرئيسية يلتقون بانتظام في بيروت . وقد أثنى جميع المشتركين على هذه الآلية التي ساعدت كثيرا في تحسين وتركيز توزيع المعونة الغوثية . وقد أنشئت آلية مماثلة للمنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور حيوي في التنفيذ الفعلي للمشاريع الغوثية . وينبغي أن يلاحظ ، في هذا الإطار ، أن التطورات السياسية قد جعلت من الصعب للغاية أن تتاح للمنظمات والوكالات المشتركة في تقديم المعونة الغوثية إمكانية تحديد الجهات المناظرة الملائمة داخل الحكومة اللبنانية .

١٧ - وترد أدناه تقارير البرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المشتركة في تقديم المعونة الغوثية في لبنان .

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٨ - يمكن وصف حالة الأطفال في أعقاب التصعيد الأخير للأنشطة العسكرية في بيروت كما يلي .

١٩ - في بيروت الغربية ، هرب معظم السكان (أكثر من ٧٠ في المائة) من المناطق الحضرية . وبالنسبة للباقين لاتزال الامدادات من الأغذية والأدوية غير كافية . غير أنه قد ظهرت مشكلة خطيرة نتيجة للدمار الشديد الذي لحق بالمستشفيات وللتدهور التدريجي في ظروف الصحة العامة وخاصة في الملاجئ الواقعة على امتداد الخط الفاصل . ولايزال هناك حد أدنى من امدادات المياه وذلك نتيجة للاجراء الذي اتخذته اليونيسيف في حزيران/يونيه الماضي . وجميع المدارس مغلقة .

٢٠ - والحالة مماثلة تماما في بيروت الشرقية ، والفرق هو أن السكان لم يستطيعوا الهرب نظرا للصعوبات الكبيرة في ترك المنطقة ، وبالتالي فإن عدد الأطفال الذين يضطرون إلى قضاء فترات طويلة من الوقت في الملاجئ يكون أكبر . والحالة الغذائية والدوائية مماثلة كذلك . كما لا تزال تتوفر المياه في المناطق الحضرية والساحلية ولكنها تقل في المناطق الجبلية نتيجة لتزايد تدفق السكان الهاربين من القصف .

٢١ - والحالة في الجزأين الجنوبي والشرقي من لبنان هي أنهما يستوعبان أعدادا كبيرة من السكان المشردين من بيروت . ويقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٦٠٠ شخص ، وتعيش غالبيتهم

مع الأصدقاء والأقارب . بيد أن حوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص (من بين الفقراء) يحتلون كل المتاح من المباني العامة (المدارس ، المساجد ... الخ) ويعيشون في أوضاع صعبة للغاية خاصة فيما يتعلق بالصحة ؛ وقد أدت هذه الزيادة في السكان إلى زيادة الطلب على الجهاز الصحي ولا سيما فيما يتعلق بالعقاقير الأساسية وخدمات المستشفيات .

٢٢ - في شمال لبنان ظلت الحالة عادية تقريبا حتى الأسابيع القليلة الماضية عندما بدأ ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ تقريبافي الاستيطان في تلك المنطقة ، إلا أن الحالة لا تزال غير حرجة .

٢٣ - استجابت اليونيسيف للحالة بالقيام بأنشطة تشمل ما يلي :

(أ) إدامة الحد الأدنى من الخدمات الصحية وذلك بتقديم العقاقير والمعدات الأساسية إلى حوالي ٦٤٠ مستوصفا في البلد ؛

(ب) إدامة القدرة التشغيلية للمستشفيات الحكومية السبع التي لا تزال تعمل في البلد ، خارج بيروت أساسا ، وتحسين هذه القدرة .

(ج) الإسراع بخدمات التحصين ومكافحة أمراض الإسهال في جميع المناطق التي لم تتأثر مباشرة بالنشاط العسكري (بسبب حالات تشريد السكان الأخيرة فإن هذه المناطق يقيم فيها حاليا ٦٠ في المائة من مجموع السكان) ؛

(د) القيام بأعمال عاجلة لإصلاح وصيانة خطوط إمدادات المياه ومعدات الضخ في بيروت والضواحي إثر الضرر المباشر من أعمال القصف ؛

(هـ) القيام باستمرار بأعمال التطهير والتنظيف لما يزيد عن ٨٠٠ ملجأ في شطري بيروت وهي ملاجئ يسكنها ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٠ شخص بصفة دائمة تقريبا ؛

(و) تعميم وإصدار مجلة خاصة للأطفال توزع ٠٠٠ ٦٠ نسخة منها لجميع الأطفال غير القادرين على الذهاب إلى المدارس ؛

(ز) دعم الأنشطة الرئيسية الرامية إلى تنظيم معسكرات صيفية للأطفال ، يلتقي فيها باستمرار الأطفال من مختلف المجتمعات المحلية من الجبهات كلها . وينفذ

هذا النشاط حاليا بنجاح لم يكن متوقعا . وقد تم تدريب ١٠٠٠ مرشد حتى الآن مع تركيز خاص على "التعليم من أجل السلم" . واشترك ما يزيد عن ٢١٠٠٠ شخص في عدة أنواع من المعسكرات الصيفية وسيستمر هذا النشاط حتى منتصف أيلول/سبتمبر . ويقدر أن عدد الأطفال الذين سيشاركون في نشاط "التعليم من أجل السلم" سيزيد عن ٢٥٠٠٠ طفل .

٣٤ - ويجري في الوقت الحاضر تلبية معظم الاحتياجات العاجلة من خلال الاستجابة الدولية لنداء الأمم المتحدة بشأن لبنان والتي تشمل الأنشطة التي تدعمها اليونيسيف والتعاون الممتاز مع لجنة الصليب الأحمر الدولية . وستكون الأولويات الرئيسية لليونيسيف في المستقبل القريب هي مواصلة تقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى الأشخاص المشردين وزيادة الدعم لتوفير العقاقير الأساسية . وتتعلق إحدى المشاكل الحرجة التي ستظهر قريبا بضرورة إعادة فتح المدارس الابتدائية التي أغلقت منذ آذار/مارس ١٩٨٩ . وسيكون لهذه المشكلة أولوية مطلقة كما أنها ستتطلب تمويلا ضخما لتغطية تكاليف الأدوات المدرسية ومعدات التدريس ، والأهم من ذلك إتاحة مرافق مؤقتة في شكل منازل سابقة التصنيع أو خيام .

٣٥ - وفي ضوء ما تقدم ستوجه طلبات تمويل محددة للمانحين بمجرد تحديد الاحتياجات من التمويل الإضافي ، إن وجدت .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٦ - طبقا للمقرر ٣١/٨٨ الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، استمرت أنشطة التعاون التقني على أساس تناول كل مشروع على حدة ، مع التركيز على المشاريع الصغيرة القابلة للبقاء . وإضافة لذلك ، بذلت جهود في منتصف ١٩٨٨ لإعادة تنشيط البرنامج نظرا لتحسن الظروف التشغيلية تحسنا طفيفا في بعض مناطق البلد .

٣٧ - وقد قرر مجلس إدارة البرنامج الإنمائي في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، على أساس مؤقت ، زيادة رقم التخطيط الارشادي المجاز أصلا للبنان من أجل دورة البرمجة الرابعة (١٩٨٧ - ١٩٩١) الى ٥٦٢٠٠٠ ٨ دولار . واستجابة لمقرر مجلس الإدارة ٣١/٨٨ ، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية والبنك الدولي ، بدراسة احصائية استهدفت الحصول على البيانات اللازمة لاجراء تعديل شامل لرقم التخطيط الارشادي بالنسبة للدورة الرابعة . وبدأ إعداد هذه الدراسة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وعندئذ أُجريت مشاورات بين الخبير الاستشاري الذي اختير للاشراف على الدراسة وممثلي المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة والبنك الدولي .

٢٨ - وصل حجم الاموال الملتزم بها في إطار رقم التخطيط الارشادي في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ إلى ٣,٩ مليون دولار . ورغم الصعوبات التشغيلية الملازمة للحالة السائدة في لبنان خلال الفترة قيد الاستعراض ، فقد كان بالاستطاعة الاستمرار ، ولو بخطوات بطيئة ، في تنفيذ ١٠ مشاريع صغيرة تتعلق بالبحث الزراعي والتعليم التقني ، والتدريب المهني ، والتدريب في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والتخطيط البريدي وكذلك في مجال التدريب المتعدد القطاعات في إطار مشروع زمالات شامل .

٢٩ - وقد تم تحديد عدد من المقترحات بشأن تنفيذ مشاريع جديدة في إطار التعاون التقني لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بلغت تكاليفها ما ينوف على ١٠ ملايين دولار بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية . وحدد البرنامج ٢٠ مشروعا لدعم القطاعات ذات الاولوية مثل الرعاية الصحية الاولية ، والامداد بالمياه ، والتعليم التقني للمرأة ، والصناعات اليدوية ، والبحث والانتاج في المجال الزراعي ، ومراقبة حالة البيئة ، والتدريب المهني . غير أن الحالة في لبنان منذ الربع الاخير من عام ١٩٨٨ قد حالت دون قيام بعثات صياغة المشاريع بالتحرك الذي تحتاجه لنقل الافكار المتعلقة بالمشاريع إلى مرحلتي تقييمها والموافقة عليها .

٣٠ - وقد أُبلغ مجلس إدارة البرنامج الإنمائي في دورته السادسة والثلاثين بأن الحالة الامنية قد أدت إلى حدوث إبطاء ملحوظ جدا في تنفيذ المشاريع الجارية وإعاقة عملية البرمجة والصياغة .

٣١ - وسيستمر برنامج الامم المتحدة الإنمائي في بذل جهوده لتوسيع البرنامج الجاري بغية تلبية الاحتياجات العاجلة لهذا البلد بأكثر الطرق سرعة وفعالية . وفي هذا الصدد يتابع البرنامج الإنمائي التطورات عن كثب ، وسيتخذ الخطوات الضرورية لاستئناف صياغة المشاريع والاسراع بتنفيذ الانشطة ، إذا سمحت له الظروف بذلك .

مكتب الامم المحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

٣٢ - خلال النصف الاول من الفترة المستعرضة ، تطلب استمرار الانشطة العسكرية في جميع أنحاء البلاد والازمة الاقتصادية بوجه خاص ، من المكتب مواصلة بل وزيادة حجم المساعدة اللازمة في حالات الطوارئ للشعب اللبناني .

٣٣ - وفي منتصف آذار/مارس ١٩٨٩ ، زادت الانشطة العسكرية في بيروت وحواليها . وقد تساقطت القذائف الثقيلة من كلتا الجهتين مؤدية إلى سقوط مئات من القتلى وآلاف من الجرحى وإلى تفريغ بيروت من سكانها وإلى خلق صعوبات عسيرة للغاية أمام تقديم مساعدات الطوارئ .

٣٤ - وفي ١٩٨٨ تمت تعبئة ١١٦ مليون دولار ، وصل مبلغ ٦,٨ ملايين دولار منها عن طريق مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالة الكوارث . واستخدمت هذه المساهمات في أكثر من ٥٠ مشروعا في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ، وإصلاح الملاجئ وتأمين الامداد بالمياه ومساعدة اليتامى والمشردين . ويقدَّر أن قرابة مليون شخص من جميع مناطق لبنان قد استفادوا من هذه المساعدات .

٣٥ - وفي بداية ١٩٨٩ ، كان مايزال هناك ٢١ مشروعا من المشاريع الجارية تزيد كلفتها على ٣ ملايين دولار ويتم تنفيذها بمراقبة مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث . غير أنه على إثر المصادمات العسكرية في منتصف آذار/مارس توقف تنفيذ العديد من هذه المشاريع وأُلغي تنفيذ قسم منها . وأُعيد توجيه هذه الأموال نحو تنفيذ مشاريع جديدة ذات أولوية عليا كالاصلاحات العاجلة لمرافق الامداد بالمياه وشبكات التزويد بالكهرباء في بيروت وضواحيها ، وشراء المواد التموينية الطارئة ، وتوزيع الأدوية على المرضى المصابين بالأمراض المزمنة في كل أنحاء لبنان فضلا عن البرامج الصحية الطارئة الأخرى .

٣٦ - واستجابة لطلبات عدد متزايد من السكان المحتاجين ، وجه الأمين العام نداء في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ عن طريق مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث دعا فيه إلى تقديم مساعدات الإغاثة الطارئة إلى اللبنانيين . ومنذ ذلك الوقت بلغت المساعدات المقدمة إلى المكتب ما يربو على ٥٠ مليون دولار قدمت في شكل مدفوعات نقدية ومواد مختلفة وخدمات . وكان مجموع ما قدم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٩ قد بلغ ٢٠٣ ٥١٦ ٥٢ دولارات .

٣٧ - وخلال الفترة المستعرضة ، أصدر مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، بصورة منتظمة تقارير عن الحالة بغية ابقاء مجتمع المانحين على علم بالتطورات . ومن أجل تسهيل تنسيق المساعدات الغوثية المقدمة إلى لبنان في حالات الطوارئ ومراقبة برامج فرع مكتب الامم المتحدة لتنسيق الإغاثة الكائن في بيروت ، واصل الفرع الاضطلاع بأنشطته عن طريق مندوب واحد على الأقل . ومنذ أن بدأت المصادمات

في آذار/مارس ١٩٨٩ كان مكتب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون لبنان هو الذي يمثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣٨ - ظلت مساعدات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان مقصورة بدقة على المسائل المتعلقة باللاجئين . ونظرا إلى أن الحالة السائدة في لبنان قد حالت دون تواجد موظفين دوليين في البلاد ، بقي برنامج المفوضية على المستوى ذاته الذي أُبلغ عنه في السابق .

٣٩ - ولا تشارك المفوضية حاليا في أية برامج لإعادة تعمير لبنان وتنميته . غير أنه قد خصصت أموال خاصة للمشاريع على النحو التالي :

(أ) ٤٠ ٠٠٠ دولار مساعدة لمستشفى للمعوقين في بيروت الشرقية ؛

(ب) ٥٠ ٠٠٠ دولار لإعادة بناء عنبر في مدرسة الحاملية ؛

(ج) ٦٠٠ ٠٠٠ دولار إعانة من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية لتوسيع المستشفى الاسلامي في طرابلس . إلا أن هذا المشروع ، الذي مازال قيد الدراسة ، لم تتم المباشرة به بسبب الحالة السائدة .

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

٤٠ - يرد فيما يلي عرض موجز للمشاريع والعمليات الرئيسية التي اضطلعت بها الأونروا في لبنان خلال الفترة المستعرضة ، بما في ذلك المساعدات الغوثية في حالات الطوارئ . ويتضمن التقرير السنوي المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين[(١)] استعراضا أكثر شمولا لأنشطة وكالة الأونروا في لبنان وفي منطقة عملياتها .

التعليم

٤١ - خلال العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ ، كان في لبنان ٠٠٠ ٣٣ تلميذ في الصفوف الدراسية العشرة الأولى ، تضمهم ٧٦ مدرسة تابعة للوكالة . وفي الأحوال الطبيعية ، لا تقدم الوكالة خدماتها إلا إلى اللاجئين الفلسطينيين ، ولكن نظرا لحالة الطوارئ في لبنان ، فقد وسعت الوكالة نطاق برامجها ، وقبلت ، بالاضافة إلى أبناء اللاجئين ،

بعض الأطفال اللبنانيين في مدارسها حيثما توفرت الأمكنة اللازمة لاستيعابهم ، وذلك بصفة خاصة في المدارس الواقعة في مناطق بعيدة . وخلال الفترة المستعرضة ، فتحت مدرسة جديدة في مخيم عين الحلوة في صيدا بتكلفة قدرت بمبلغ ١,٢ مليون دولار ، كما افتتحت مدرسة في بيروت الشرقية في بناية مستأجرة . وفي عام ١٩٨٩ بلغت ميزانية الوكالة المخصصة للبرنامج التعليمي في لبنان ١١,٣ مليون دولار .

الصحة

٤٢ - إن البرنامج الصحي للأونروا في لبنان ، موجه في الدرجة الأولى لضمان صحة المجتمع ويتضمن خدمات الرعاية الطبية العلاجية والوقائية ، والخدمات الصحية المتعلقة بالبيئة في مخيمات اللاجئين ، وتوفير الخدمات الغذائية وخدمات استكمال التغذية . وحيثما تقتضي الضرورة توفير العناية بالمرضى في المستشفيات ، فإن هذه العناية تتوفر إما عن طريق المستشفيات التي تربطها بوكالة الأونروا ترتيبات تعاقدية ، أو عن طريق تسديد التكاليف المترتبة على الاستشفاء في المستشفيات الحكومية . وقد كان البرنامج الصحي موضع التنفيذ طوال الفترة المستعرضة وبلغت ميزانيته لعام ١٩٨٩ ، ٨,٥ ملايين دولار .

الإغاثة

٤٣ - قدم برنامج الرعاية العادي التابع للأونروا مساعدات لقرابة ٠٠٠ ٣٢ لاجئ خلال الفترة قيد الاستعراض . وعلاوة على ذلك ، تم تنفيذ برنامج مساعدة خاص لبناء الملاجئ استهدف تقديم المعونة للاجئين في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة الذين أصيبت الملاجئ الخاصة بهم بأضرار أو دُمرت فيما أطلق عليه اسم "حرب المخيمات" . ويتولى هذا البرنامج ، المشابه للبرامج السابقة التي تم تنفيذها منذ عام ١٩٨٥ ، تقديم المساعدة لما يربو على ٠٠٠ ٣ أسرة بتكلفة مقدارها ٣,٧ ملايين دولار . كما اضطلعت الوكالة ، بالاضافة إلى ذلك ، بعملية خاصة لتوزيع الأغذية على السكان اللاجئين استهدفت بصفة خاصة تلك الفئات من اللاجئين الذين يعيشون في أشد الظروف قسوة . وبلغت كلفة هذه التوزيعات الخاصة ١,١ مليون دولار ، وذلك بالاضافة إلى برنامج الأغذية العادي الذي رصدت له ميزانية مقدارها ٣,٦ ملايين دولار في عام ١٩٨٩ . وتبلغ الميزانية الكلية لبرنامج خدمات الإغاثة التابع للوكالة ١٥,٩ مليون دولار لعام ١٩٨٩ .

٤٤ - ويبلغ مجموع ميزانية الوكالة لتمويل برامجها في لبنان في ١٩٨٩ ، بما في ذلك الخدمات العامة والتكاليف الادارية ، ما يزيد على ٤٣ مليون دولار .

برنامج الأغذية العالمي

٤٥ - بالنسبة للمشروع الإنمائي 524/Exp.II المعنون "برنامج التغذية المخصص للأطفال والشبان في المؤسسات وللجماعات الضعيفة في مراكز رعاية صحة الام والطفل" : من أصل مجموع كميات الأغذية التي تم الالتزام بها والبالغة ٧٦٨ ١٩ طنا ، تم تسليم حوالي ٦٩٥ ٥ طنا من شتى أنواع المواد الغذائية إلى سلطات المشروع في ١٩٨٨ و ٧٧٠ ٢ طنا في ١٩٨٩ . وسيتم شحن سلع إضافية في وقت قريب . وبلغ عدد المستفيدين ٥٠٠ ٢٧٤ شخص في جميع مناطق التوزيع في جنوب وشمال لبنان (علما ، والبقاع وجبل لبنان وبيروت) .

٤٦ - وفي إطار عملية الطوارئ رقم 3168/Exp.II المتعلقة بعدد من المشردين يبلغ ٠٠٠ ٢٧٥ شخص ، بلغ مجموع كمية مختلف أنواع المواد الغذائية التي تم الالتزام بها ٢١٢ ٤ طنا سلمت بأكملها في عام ١٩٨٨ . أما عملية الطوارئ رقم ٤٠٦٠ المتعلقة بتغذية ٠٠٠ ٢٥٠ شخص ، فقد تمت الموافقة عليها في حزيران/يونيه وتم الالتزام بتوفير ٠٨٠ ٢ طنا من الأرز تم شراؤها بأكملها .

٤٧ - هذا ويعمل برنامج الأغذية العالمي باعتباره وكالة تمثل مساهمة ثنائية من الاتحاد الأوروبي تبلغ في مجموعها حوالي ٠٠٠ ١ طن من مختلف المواد الغذائية التي سيتم شراؤها وشحنها في أقرب فرصة ممكنة .

٤٨ - ويجري توزيع جميع السلع الأساسية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي توزيعا منصفا فيما بين جميع المجتمعات المحلية .

٤٩ - وتتلقى اللجنة العليا للإغاثة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية جميع أصناف المعونة المقدمة إلى لبنان وتقوم بتوزيعها . ويشترك موظفو برنامج الأغذية العالمي في التوزيع ويشرفون عليه .

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٥٠ - يحصل برنامج منظمة الأغذية والزراعة في لبنان على الدعم من ثلاثة مصادر للتمويل : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاستئماني وبرنامج الفاو العادي للتعاون التقني .

المشاريع المشتركة بين الفاو والبرنامج الإنمائي

٥١ - هناك خمسة مشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بكلفة مجموعها ٠٠٠ ٢٦٧ ١ دولار . وتتناول هذه المشاريع مجالات الصحة الحيوانية ، والزراعة المحمية ، وإنتاج الزيتون ، وتطوير بذور الحبوب والتوثيق الزراعي .

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك ، هناك مشروع يتعلق بالخدمات الاستشارية بكلفة مجموعها ٠٠٠ ٧٠٠ دولار ، تجري دراسته حاليا . وقد طلبت الحكومة مؤخرا من الفاو إيفاد بعثات لإعداد مشاريع من أجل إصلاح قطاع الأحراج ، وإنتاج الزيتون في الجنوب وتنمية الزراعة المائية . وستبدأ هذه المشاريع فور الموافقة على التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

مشاريع الصناديق الاستئمانية

٥٣ - هناك مشروع بشأن تقديم المساعدة التقنية لأغراض تخطيط التنمية الزراعية والريفية يعمل منذ عام ١٩٨٣ بكلفة مجموعها ٠٠٠ ٦٨٠ دولار . وهذا المشروع ممول بموجب ترتيبات الصناديق الاستئمانية من البرنامج التعاوني للشرق الأدنى ويستغرق ست سنوات وثلاثة أشهر .

٥٤ - ومن المرجح أن يتحقق عدد آخر من مشاريع الصناديق الاستئمانية (برنامج التعاون بين الفاو والحكومة) فور تحسن الأوضاع . مثال ذلك المشروع GCP/LEP/013/ITA الخاص ب "تعزيز القدرات التنفيذية لوزارة الزراعة" الذي ستموله إيطاليا بكلفة مجموعها ١ مليون دولار .

برنامج الفاو العادي

٥٥ - يجري العمل بمشروعين من مشاريع برنامج التعاون التقني من أجل تحسين إنتاج الأسماك وإقامة سدود صغيرة ، بكلفة كلية قدرها ٠٠٠ ١٤٧ دولار . وتم إنجاز خمسة مشاريع أخرى من هذا النوع مؤخرا في ميادين إنتاج الفاكهة ، وتربية النحل ، وتقييم احتياجات المعونة الغذائية في حالات الطوارئ وإصلاح الزراعة القائمة على الري في المنطقة الجبلية وحماية الأحراج ، بكلفة كلية قدرها ٠٠٠ ٧٣ دولار .

٥٦ - وبصورة منتظمة ، يقوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر المتعلق بالأغذية والزراعة التابع للفاو رصد حالة المعروض من المحاصيل والأغذية في لبنان . وتُنشر تقييمات الفاو في التقرير الشهري لهذا النظام "المحاصيل الغذائية وحالات

العجز فيها" ، سعيا إلى تحقيق جملة أمور من بينها مساعدة البلدان المانحة على اتخاذ قراراتها المتعلقة بتوفير المعونة .

٥٧ - وعلى إثر النداء الذي أصدره الأمين العام في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة ، قامت الفاو في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩ بتوجيه انتباه مجتمع المانحين الدولي إلى ضرورة تنفيذ تدابير محددة من أجل الإنعاش الفوري للقطاع الزراعي في لبنان . وتستند هذه التدابير إلى بعثة الاستقصاء المشتركة بين الوكالات التي زارت لبنان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وحددت خمسة مجالات للمساعدة في القطاع الزراعي وقطاع المواشي ، وفي ذلك الوقت كان مطلوبا لهذا الغرض ١٤ مليون دولار .

منظمة العمل الدولية

٥٨ - تمت الموافقة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، على إيفاد بعثات استشارية إلى لبنان في ميادين التدريب المهني وإعادة التأهيل المهني . بيد أن تنفيذ هذا النشاط لا يزال معطلا بانتظار استقرار الحالة الأمنية . وهناك أيضا اقتراح بتقديم المساعدة إلى لبنان في ميدان التدريب المهني والإدارة العمالية ، وفي مجال تدريب المعلمين والعمال المهرة اللازمين لإعادة التشييد وزيادة تنمية البلد . وإذا ما اعتمد المشروع ، فسيفضي إلى إنشاء نظام لتنسيق التدريب وإلى تقييم الاحتياجات التدريبية اللازمة لوضع نهج موحد للتغلب على النقص في قوة العمل الماهرة في لبنان . ولبنان تشمله المشاريع الإقليمية لبلدان الشرق الأوسط ، ومنها حلقة العمل الإقليمية الرامية إلى وضع تدابير إدارية وتشريعية لإدماج النساء المعوقات في الأنشطة المدرة للدخل ، بالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه إلى وزارات العمل المركز العربي الإقليمي للإدارة العمالية . وبفضل الزمالات الممنوحة إلى لبنان تمكن المواطنون من الاشتراك في بعض الدورات التدريبية وفي الاجتماعات والحلقات الدراسية في مجال الإدارة العمالية ، وأنشطة التفتيش العمالي وعلاقات العمل وخدمات العمالة وغير ذلك من الأنشطة ، بما في ذلك الأنشطة التي تشمل منظمات أرباب العمل والعمال .

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٥٩ - تم تعيين منسق لحالات النزاع المسلح والكوارث الطبيعية ووضعت استراتيجية جديدة لتمكين المنظمة من الاستجابة السريعة لمتطلبات إنعاش السكان المتأثرين وتمكينهم من الاعتماد على النفس . وفي هذا السياق ، أنشئت في لبنان فرقة عمل مشتركة بين القطاعات لدراسة احتياجات البلد في ميادين اختصاص اليونسكو وإعداد مبادرات ببرامج للمستقبل بالتعاون مع السلطات اللبنانية .

٦٠ - وسيكون مشروع "تطوير التعليم التقني" الذي ينتظر موافقة السلطات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بمثابة المرحلة الثالثة والنهائية من مشروعين سبق أن مولهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وستساهم هذه المرحلة الثالثة من المشروع في تحديث نظام التعليم التقني عن طريق الأخذ بأسلوب نمطي وإعداد ٤٨ كتابا مدرسيا ودليلا تتصل بالموضوع . كما سيتم إنتاج عشرين برنامجا نمطيا لأغراض التدريب المهني المعجل ومختلف المهن . وستوفر في إطار هذا البرنامج حاسبات الكترونية من أجل إنشاء وإدارة مصرفين للبيانات لأغراض أسئلة الامتحانات (النظامان التقليدي والنمطي) . وسيقام نظام للإدارة يعمل بالحاسبات الالكترونية لخدمة المدارس ، وسيختبر في مدارس تجريبية رائدة .

٦١ - وقد عهدت حكومة لبنان إلى اليونسكو بتنفيذ مشروع "تطوير تدريس العلوم" ، الممول بقرض من مصرف التنمية الإسلامي . وسيقدم المشروع معدات علمية لحوالي ٦٠٠ مدرسة ثانوية وكلية لتدريب المعلمين . وأعدت قوائم بالمعدات وانجزت جميع الأعمال التحضيرية اللازمة لشراء المعدات . بيد أن مرحلة التنفيذ علقت إلى أن تستقر الأوضاع المحلية ، وستسهم الحكومة اللبنانية عندئذ بمدخلاتها الرئيسية ، بما يسمح بتنفيذ المشروع تنفيذا كاملا .

٦٢ - وتشترك في عضوية الشبكة الدولية للمعلومات في مجال العلم والتكنولوجيا مؤسستان لبنانيتان ، وهما مركز البحث والتطوير في الميدان التعليمي وكلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية . كما اشترك العلماء اللبنانيون في عدة حلقات دراسية اقليمية وفي حلقات العمل والاجتماعات التي عقدها المكتب الاقليمي للعلم والتكنولوجيا .

٦٣ - ويلاحظ مكتب اليونسكو الاقليمي للتعليم في الدول العربية ما يلي :

(أ) اشترك ستة خبراء لبنانيين في حلقات دراسية واجتماعات وحلقات عمل نظمها المكتب الاقليمي ؛

(ب) تم في لبنان ترجمة وطباعة عشرة منشورات لليونسكو ؛

(ج) يجري في لبنان ترجمة وطباعة مناظير ، المنشور الدوري لليونسكو . كما يجري في لبنان طباعة المنشور الدوري للمكتب الاقليمي "L'éducation nouvelle" (الجديد في التربية) ؛

(د) تم ايفاد خبير استشاري لبناني في بعثة إلى البحرين لادارة حلقة دراسية نظمها المكتب ؛

(هـ) قام خبير لبناني بإعداد دراسة عن ادماج المعوقين في التعليم التقني والمهني ؛

(و) اشترك ممثلون عن المؤسسات اللبنانية المرتبطة ببرنامج تحديث التعليم لأغراض التنمية في الدول العربية في اجتماعين نظمهما البرنامج .

٦٤ - وتأمل اليونسكو في إقامة تمثيلها من جديد في البلد عندما تتحسن الحالة والمنظمة مستعدة للتعاون مع السلطات المشتركة بين الوكالات في مجالات اختصاصها المناسبة .

منظمة الصحة العالمية

٦٥ - ومن أفجع الآثار المترتبة على ١٤ سنة من الحرب الأهلية في لبنان التفكك والتدهور التدريجيان لنظام الرعاية الصحية واختفاؤه في النهاية بالنسبة للسكان الذين يتزايدون فقرا ويقلون مناعة . ولم يكن من شأن الحالة الاجتماعي - السياسية أنها أوقفت فحسب تنفيذ استراتيجية الصحة للجميع بل انها بدأت تنال كذلك من المؤشرات الأساسية لقياس التقدم نحو هذا الهدف .

٦٦ - وإلى جانب الأثر المباشر للحرب الأهلية على معدلات الاعتلال والوفيات ، ثمة آثار غير مباشرة تتمثل في سوء التغذية وسريان الأمراض المعدية بين مختلف فئات السكان . وتعتبر أمراض الاسهال ، بما في ذلك الزحار والتيفوئيد عموما السبب الأكثر شيوعا للاعتلال والوفيات بين الأطفال دون السنتين ، مما يؤكد أهمية مكافحة هذه الأمراض بالإماهة الفموية . وهناك حالات إصابة بأمراض شلل الأطفال والحصبة وغيرها من الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق التحصين . ويؤكد هذا أهمية برنامج التحصين الموسّع . وتزداد الإصابة بمرض السل والالتهابات التنفسية الحادة والأمراض المعدية كالجرب مما يعزى جزئيا إلى الأحوال المعيشية المزدحمة وغير الصحية ، وهذا يتطلب بعض الإجراءات من برامج منظمة الصحة العالمية ذات الصلة . وهناك مخاوف من انتشار الطاعون والكوليرا وأخيرا الإيدز في لبنان ، في وقت يعتبر فيه البلد أقل ما يكون استعدادا لمكافحتها . ويتعين تعزيز الخدمات الاحصائية الصحية والخدمات المتصلة بالأوبئة . وهناك حاجة إلى العقاقير الأساسية ، شريطة ان يتم تسليمها بصورة مأمونة وتوزيعها توزيعا مناسبا .

٦٧ - وتتمثل المشاكل الاخرى التي تؤثر تأثيرا ضارا علي التنمية الصحية في لبنان فيما يلي : نقص الاتصال ، وتفكك المنظمات والخدمات ، والمشاكل التي تواجهها البرامج الراهنة ، ومشاكل الامدادات والموظفين ، والمخاطر الامنية التي يتعرض لها موظفو الوكالات الوطنية والخارجية . وهناك تسعة عشر مستشفى في لبنان عاطلة تقريبا عن العمل . ومن الجوهري تقديم الدعم لإصلاح هذه المستشفيات .

٦٨ - وبلغت تكاليف الانشطة المتعلقة بالمساعدة في حالات الطوارئ ، والمنفذة خلال عام ١٩٨٨ من أموال منظمة الصحة العالمية المخصصة من الميزانية العادية ، ٠٠٠ ٣٧٢ دولار . وقد شمل هذا المبلغ شراء أدوية من وزارة الصحة ومعدات ولوازم مختبرية من المختبر المركزي . وجميع المشاريع قد جرى تنفيذها استجابة للطلبات العاجلة المقدمة من وزارة الصحة التي تضطلع بتوفير هذه الخدمات . وقد خُصص مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار تقريبا من أموال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، في نهاية عام ١٩٨٨ ، لدعم برنامج الرعاية الصحية الأولية (الادوية المنقذة للحياة والأدوات الطبية) في عام ١٩٨٩ .

٦٩ - وممثل منظمة الصحة العالمية ، الذي أعيد تكليفه للعمل في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، يضطلع بتنسيق برامج الطوارئ في القطاع الصحي ، التي تتلقى الدعم المالي من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، الذي استأنف دوره كهيئة توجيهية وتنسيقية للأنشطة الدولية المتصلة بالمجال الصحي . وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ ، تم استعراض البرامج التعاونية التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع حكومة لبنان . وكان ثمة تشديد على توفير الرعاية الصحية الأولية للمناطق الريفية المعوزة .

٧٠ - وفي أعقاب التقارير المتعلقة باغراق مواد خطيرة على شواطئ لبنان ، طلبت الحكومة من منظمة الصحة العالمية مساعدتها على تقييم الآثار البيئية واسداء المشورة اليها فيما يتصل بالتدابير التي يتعين اتخاذها لمكافحة التلوث الساحلي . وقام خبير استشاري تابع لمنظمة الصحة العالمية بزيارة لبنان ، لهذا الغرض ، لمدة شهر واحد . وثمة جهود منسقة ينبغي الاضطلاع بها لتحديد وتقييم المشاكل البيئية ذات الأولوية وتنفيذ التدابير الوقائية اللازمة .

٧١ - ومنظمة الصحة العالمية ما زالت تقدم دعمها من أجل حماية وتشجيع الصحة العقلية . فبدعم من المنظمة ، أُعد مشروع تقرير عن برنامج وطني للصحة العقلية .

٧٣ - وقام المكتب الاقليمي لشرقي البحر الأبيض المتوسط ، خلال عام ١٩٨٨ ، بدعم وتنظيم حلقة تدريبية وطنية للمرشدين الصحيين عن إعادة التأهيل في المجتمع المحلي . وقد وُضع منهاج لهذا الغرض . وكذلك قام المكتب بعقد وتنظيم حلقة تدريبية عن الادارة التمريضية والاشراف على الممرضات والقابلات العاملات في مجال الرعاية الصحية الأولية .

٧٣ - وخلال عام ١٩٨٨ ، قدمت خمس زمالات دراسية للتدريب في ميداني المراقبة الوبائية والتكنولوجيا المختبرية المتعلقة بمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) .

٧٤ - وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، طلبت جمعية الصحة العالمية ، في القرار ٤٢-٣٢ المعنون "تقديم المساعدة الى لبنان في المجالين الصحي والطبي" ، من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، في جملة أمور ، "أن يواصل برامج المنظمة المتعلقة بتقديم المساعدة الى لبنان في المجالات الصحية والطبية والغوثية وأن يتوسع في هذه البرامج بدرجة كبيرة" . كما طلب القرار الى منظومة الأمم المتحدة ككل أن تزيد من تعاونها مع منظمة الصحة العالمية في هذا الميدان وطلب من الدول الأعضاء أن تزيد من دعمها .

رابعا - أنشطة مركز التنمية والإعمار

٧٥ - أنشئ مجلس التنمية والإعمار في عام ١٩٧٧ وهو مسؤول مباشرة أمام مجلس الوزراء . وهو مكلف بجملة أمور ، منها تخطيط وبرمجة أنشطة التنمية والإعمار ، وتقديم توصيات الى مجلس الوزراء بشأن السياسات المناسبة في الميدانين الاقتصادي والمالي . كما أنه يقوم بتنسيق الاتفاقات الدولية في مجال المساعدة الاقتصادية والتقنية .

٧٦ - ووفقا لسياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة اللبنانية من أجل التقليل من استمرار تدهور الحالة الاقتصادية ، قام المجلس في عام ١٩٨٨ بوضع سياسة متشددة فيما يتعلق بمراقبة الانفاق . ولقد حاول ، مع هذا ، أن يواصل تنفيذ تلك البرامج الى جانب سائر المشاريع التي تتسم بطبيعة عاجلة .

٧٧ - وقد قصر المجلس غالبية الالتزامات الجديدة على المشاريع الممولة من الموارد الخارجة بشروط مواتية ، مثل المنح الأجنبية والقروض المعانة ، وذلك لما آلت اليه موارد التمويل الداخلية من حالة تتسم بالاعسار . أما الالتزامات المقدمة من المصادر المحلية فقد قُصرت على المشاريع الأساسية أو الاضافات الحتمية للعقود السارية أو المبالغ المقابلة للمشاريع الممولة من المصادر الخارجية . أما الأعمال المتصلة بالمشاريع الممولة محليا فقد توقفت تقريبا .

٧٨ - والتقديرات الأولية لاجمالي الالتزامات الجديدة ، التي وضعها المجلس في عام ١٩٨٨ ، قد بلغت ٣٦١ ٢٤ مليون ليرة لبنانية ، وهي تعادل ٤٦ مليون دولار ، ومنها ٤٥ مليون دولار سيتم تمويلها من المنح والقروض الأجنبية ومليون دولار من المصادر المحلية . والالتزامات الاجمالية لعام ١٩٨٨ تمثل ما يقل عن ٥٠ في المائة من متوسط الالتزامات السنوية في السنوات الخمس الماضية .

٧٩ - والتقديرات الأولية لاجمالي نفقات المجلس في عام ١٩٨٨ (ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع التي سبق التعاقد عليها) قد بلغت ٦٠٥ ١٠ ملايين ليرة ، وهي تعادل ٢٥ مليون دولار ، منها ٢٣ مليون دولار من المنح والقروض الأجنبية و ٢ مليون دولار من المصادر المحلية . ونفقات عام ١٩٨٨ لا تمثل إلاّ ٢٠ في المائة من متوسط النفقات السنوية في السنوات الخمس الماضية . أما النفقات من المصادر المحلية فلم تبلغ سوى ٨ في المائة فقط من اجمالي النفقات في عام ١٩٨٨ .

٨٠ - والتوزيع التالي للالتزامات والنفقات ، في عام ١٩٨٨ ، وفق العناصر القطاعية الأساسية ، يبين أنشطة المجلس خلال ذلك العام :

(أ) التعليم : ظل التعليم قطاعا يحظى بالأولوية . وثمة التزامات جديدة تبلغ ٥٤٣ ١ مليون ليرة لبنانية مخصصة للمشروع القائم حاليا المتصل باصلاح المدارس الابتدائية والثانوية (٠٠٠ ١ مليون ليرة لبنانية) بتمويل من منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي ، وتوفير المعدات المختبرية للجامعة اللبنانية (٥٢٣ مليون ليرة لبنانية) بتمويل من منحة مقدمة من حكومة فرنسا ، وإنشاء مدرسة سابقة التجهيز (٣٠ مليون ليرة لبنانية) بتمويل من منحة مقدمة من حكومة يوغوسلافيا . وقد بلغت النفقات ٤٥٥ ١ مليون ليرة لبنانية ، خُصصت منها ٤٣٢ ١ ليرة لبنانية لمشروع اصلاح المدارس .

(ب) الصحة : كانت العقود الجديدة الموقعة تتصل بقروض مقدمة الى المستشفيات الخاصة من أجل شراء معدات طبية في اطار اتفاق مالي مبرم مع حكومة فرنسا يبلغ ٦ ٧٣٠ مليون ليرة لبنانية . وقد بلغت النفقات ١٩٤ ١ مليون ليرة لبنانية ، وهي تمثل قروضا للمستشفيات الخاصة لشراء معدات طبية في اطار اتفاق مالي موقع مع حكومة فرنسا .

(ج) المياه : بلغ مجموع الالتزامات الجديدة ٤٩٨ ٣ مليون ليرة لبنانية ، وقد ركزت هذه الالتزامات على مشاريع توفير المياه في بيروت . أما المدفوعات الاجمالية فقد بلغت ٧٣٧ ٣ مليون ليرة لبنانية ، وهي تتألف من ٩٨٦ ٢ مليون ليرة لبنانية لأنابيب المياه المقدمة الى هيئة المياه ببيروت في اطار رصيد متبق من قرض سبق لجمهورية المانيا الاتحادية أن قدمته ، و ٦١٩ مليون ليرة لبنانية لمشروع توفير المياه بمنطقة بيروت - الدامور بتمويل من منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي ، و ٦٧ مليون ليرة لبنانية لدراسة تتعلق بسد شبروح في اطار انفاق مالي مع حكومة فرنسا .

(د) ادارة النفايات : تشمل المدفوعات الاجمالية البالغة ٨٩٦ مليون ليرة لبنانية مبلغ ٨٤٤ مليون ليرة لبنانية تم انفاقه في اطار اتفاق مالي مع حكومة فرنسا من أجل شراء وإقامة منشأة لحرق النفايات الصلبة ، ومبلغ ٥١ مليون ليرة لبنانية تم سداده من مصادر محلية بوصفه أموالا مناظرة لنفس المشروع .

(هـ) المواصلات السلكية واللاسلكية : تتضمن العقود الجديدة الموقعة ٩٥٦ ٥ مليون ليرة لبنانية تتعلق باضافة لمشروع سنترالات هاتفية يجري القيام به حاليا بتمويل من قرض مقدم من حكومة فرنسا ، و ٥٠ مليون ليرة لبنانية لتوسيع نطاق الشبكة الهاتفية بتمويل من المصادر المحلية . والمدفوعات البالغة ٨٧٠ مليون ليرة لبنانية تتألف من ٣٦٢ مليون ليرة لبنانية تتعلق بشراء معدات لتدريس الاتصالات السلكية واللاسلكية في منشأة تدريبية ببيروت بتمويل من قرض مقدم من حكومة فرنسا ، و ٥٠٧ ملايين ليرة لبنانية لشراء سنترالات هاتفية بتمويل من قرض آخر من حكومة فرنسا ، ومبالغ صغيرة لشبكات الارسال بتمويل من المصادر المحلية .

(و) الطرق : توقف تقريبا البرنامج الرئيسي لاصلاح الطرق ، الذي يمول بكامله من المصادر المحلية ، حيث أن الالتزامات الجديدة لم تبلغ إلاّ ١٥٤ مليون ليرة لبنانية . وقد سددت مدفوعات تبلغ ٦٠٩ ملايين ليرة لبنانية ريثما يتم التوصل الى تسوية نهائية مع مقاولي مشاريع اصلاح الطرق ، وقد تبلغ هذه التسوية ١٠ ملايين دولار .

(ز) الموانئ : بلغت المدفوعات ٢٧٠ مليون ليرة لبنانية ، منها ٢٦٦ مليون ليرة لبنانية من أجل معدات الموانئ في اطار اتفاق مالي مع حكومة فرنسا .

(ح) المطارات : استمر مشروع تطوير مطار بيروت الدولي ، بمعدل بطئ . وتبلغ الالتزامات الاجمالية الجديدة ٧٣٨ ١ مليون ليرة لبنانية ، منها ٧٠٥ ١ ملايين ليرة لبنانية لمعدات المطارات بتمويل من قرض مقدم من حكومة فرنسا .

(ط) التخطيط العمراني : حدث ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، تقدم بطئ في مشروع اصلاح الاراضي على الشاطئ الواقع شمال بيروت . والالتزامات الجديدة تتضمن مشروعا للتعاون التقني ممولا من حكومة فرنسا (١٠٥ ملايين ليرة لبنانية ، وقد انفق منها ٦٦ مليون ليرة لبنانية) .

(ي) الادارة العامة : وُقعت مع حكومة فرنسا عقود قيمتها ٥٤٣ ٤ مليون ليرة لبنانية من أجل شراء خدمات حاسبات الكترونية لوحدات الادارة العامة ، كما تم تمويل بعض مشاريع الادارة العامة من مصادر محلية (٢٢ مليون ليرة لبنانية) .

٨١ - وخلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ ، توقف تقريبا نشاط المجلس بسبب شدة الاضطرابات والاعمال العدوانية . ولم يكن هناك استعداد لدى الوكالات التمويلية أو لدى المانحين للاستمرار في الاضطلاع بأي مشروع تعميري كبير أو للنظر في البدء في مشروع جديد . كما أن الهيئات النقدية والحكومة لم تكن مستعدة لتقديم مصادر جديدة من أجل تغطية ما يتعلق بتنفيذ المشاريع من نفقات بالعملة المحلية .

خامسا - خاتمة

٨٢ - رغم صعوبة الاحوال السياسية والامنية ، فقد استمرت مؤسسات منظومة الامم المتحدة في أنشطتها الغوثية المتعلقة بحالة الطوارئ . وقد أدت المساعدة الغوثية المقدمة من المجتمع الدولي ، إما عن طريق الامم المتحدة أو على أساس ثنائي ، نتيجة لنداءات الامين العام ، الى التخفيف من معاناة الشعب اللبناني بدرجة كبيرة .

٨٣ - واستعادة السلم والاستقرار تعتبر متطلبا أساسيا لتمكين الامم المتحدة من تنفيذ الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٤٣ تنفيذا كاملا . بيد أن الامين العام ما زال عند التزامه بالجهود الغوثية المتعلقة بحالات الطوارئ في

لبنان . وهو يأمل أيضا في أن يقدم المجتمع الدولي مساعدات اضافية من أجل تعمير وتنمية هذا البلد المحتاج عند عودة الحالة السياسية الى طبيعتها .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/44/13) .

- - - - -